المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/06/2015

حقوقيون ينتقدون مسودة القانون الجنائي ويعتبرون طرحها للنقاش خطوة جريئة

4-9717

أكادير- محفوظ آيت صالح

اجمع المشاركون في الندوة العلمية التي خصصت لمدارسة مسودة القانون الجنائي على أن الخطوة التي قامت بها وزارة العدل والحريات بإخراج مدونة القانون الجنائي للنقاش العمومي تعتبر خطوة جريئة، خاصة في هذه الظرفية التي تشهد حراكا وطنيا ودوليا، وهو ما لم يتحقق في تاريخ المغرب منذ سنة 1962.

وتبعا لذلك علق أحد المتحدثين خلال الندوة التي احتضنها مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان باكادير، على أن المسودة المشار إليها تعتبر مغامرة بالرغم من الانتقادات التي وجهت لها.

فيما نبهت تعليقات اخرى إلى أن السياق الذي جاء فيه تعديل القانون الجنائي يتسم بضرورة تنزيل المقتضيات التي جاء بها دستور 2011 والمتمثلة في المحاكمة العادلة واحترام قرينة البراءة وملائمة مجموعة من التشريعات مع المستجدات الدستورية.

أما فيما يخص الانتقادات التي وجهها المشاركون في الندوة التي نظمت عشية يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من يونيو الجاري فقد تم إجمالها في كون المسودة لم تشر بشكل صريح إلى ما يمكن اعتباره ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع والمساواة أمام القانون، حتى يكون هناك عدل بين النيابة العامة والضحية.

أما عن أهم المكتسبات التي جاءت بها المدونة الجديدة فتتمثل في تعزيز حق الاتصال بالمحامي منذ مرحلة التوقيف دونما ترخيص من النيابة العامة، والحق في الفحص الطبي للوقاية من التعذيب، ولأول مرة التسجيل السمعي البصري للموضوعين رهن الحراسة النظرية كآلية لمراقبة ضوابطها والتأكد من سلامة المعلومات.

أما عيوب المشروع حسب أحد المتحدثين فتتمثل في استنساخ التجارب الأجنبية وطغيان المقاربة الأمنية عليها أكثر منها القانونية والحقوقية والاجتماعية، وكذا الاعتماد على مستوى اللغة على مفاهيم فضفاضة، غامضة، بترجمة معيبة وتشتت في المصطلحات، وتعويم للمفهوم، ونبه المتحدث ذاته إلى أن الفصول التي تحتاج إلى مراجعة وتدقيق من طرف فقهاء القانون فتتمثل في إهانة موظف عمومي والمس بالنظام العام وزعزعة عقيدة مسلم.

هذا ونبه المتحدثون خلال الندوة ذاتها إلى أن مسودة القانون الجنائي قد بالغت في الغرامات التي تصل إلى 6 مليارات، وهو أمر سيكرس المشاكل الاجتماعية بسبب المقاربة الأمنية المعتمدة في هذا المشروع، على اعتبار الوضعية الاقتصادية التي تعيشها البلاد ومستوى دخل المواطن فيها، خاصة أن كل ما يتعلق بالنفقة أو الغرامات المالية، مازال محدودا حسب تعبيره.

الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تدعم الحل السياسي لقضية الصحراء المغربية

7559/1

جددت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، أول أمس الثلاثاء، دعمها الراسخ للعمل الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة لمساعدة الأطراف المعنية على التوصل إلى "حل سياسي عادل، دائم ويحظى بقبول الأطراف" في الصحراء المغربية.

وأعربت الجمعية البرلمانية، في قرار تمت المصادقة عليه في جلسة عامة، في إطار التقرير الثاني لتقييم الشراكة من أجل الديمقراطية، عن ارتياحها إزاء التدابير الأخيرة، والمبادرات التي اتخذها المغرب لتعزيز لجنتي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون، والحوار الذي يقيمه المغرب برسم المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة".

وأشادت الجمعية بالشراكة مع البرلمان المغربي التي حققت إجمالا نتائج إيجابية، معتبرة أن هذه الشراكة تواصل الحصول على تأييد كبير على مستوى البرلمان والحكومة، ولكن أيضا داخل الأوساط السياسية والمجتمع المدني.

واعتبرت الجمعية أنها "اضطلعت بدور هام لإطلاق وتطبيق إصلاحات حاسمة في العديد من المجالات الرئيسية" من أجل تطوير تعاون متعدد الأشكال بين مجلس أوروبا والمؤسسات المغربية، معربة

عن ارتياحها لكون المغرب انضم أو وقع تسع اتفاقيات لمجلس أوروبا، ويشارك في سبع معاهدات جزئية، مساهما بذلك في خلق فضاء قانوني مشترك بين أوروبا والمغرب.

المغرب ينظم بالأمم المتحدة نقاشا حول «الفساد وحقوق الإنسان» بالوسط السجني

حتضن مقر الأمم المتحدة بجنيف أول أمس نقاشا حول «الفساد وحقوق الإنسان» بالوسط السجني نظم بمبادرة من البعثة الدائمة للمغرب بجنيف.

وانعقدت هذه التظاهرة على هامش الدورة ال 29 لمجلس حقوق الإنسان بالتعاون مع البعثة الدائمة للنمسا والمنظمتين غير الحكوميتين «ترانسبرانسي انتيرناسيونال» و «بينال ريفورم انتيرناشنال».

وشارك في هذا النقاش خبراء دوليون في هذا المجال تحركهم الرغبة في الوقوف على التأثير السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان، على الخصوص بالوسط السجني وفي صفوف المجموعات الهشة.

وأبرز السفير الممثل الدائم للمملكة بجنيف محمد أوجار التزام المغرب في إطار مجلس حقوق الإنسان من أجل مكافحة الفساد، مذكرا بأن المغرب قد أطلق في 2012 تفكيرا حول التأثير السلبي للفساد على حقوق الإنسان.

وقال إن هذا المسلسل مكن من اعتماد إعلان حول هذه القضية حظي بدعم 134 دولة، مضيفا أن هذا المسار توج في مارس 2015 حينما وضعت اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان تقريرها الختامي حول هذا الموضوع.

وكشف أوجار أن الفساد، باعتباره ظاهرة مسيئة، يمس بالتمتع بحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وذكر بأن المغرب باشر ورشا طموحا للإصلاح القضائي يقوم على تحديث المحاكم ووضع نظام للمساعدة القضائية لفائدة المتقاضين المعوزين وتبسيط الدعاوى والمساطر.

وأضاف ان المملكة أطلقت مسلسلا للتفكير ثلاثي الأطراف يجمع بين المندوبية العامة لادارة السجون وإعادة الإدماج والمجلس الوطني لحقوق الانسان والمرصد الوطني للسجون من اجل بحث التدابير التي يتعين اتخاذها لمكافحة الاكتظاظ بالسجون.

ويتعلق الامر، من ضمن امور أخرى، بمراجعة أوضاع الاعتقال الفردي لفترات طويلة وتثمين اللجوء الى العقوبات البديلة.

ومن جهتها، اعتبرت مقررة اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان كاثرينا بابيل أنه من الصعب ايجاد جانب من حقوق الانسان لا يمكن انتهاكه من طرف الفساد الذي يعتبر كعامل لمفاقمة انتهاكات حقوق الإنسان.

وألقت بابيل الضوء على خلاصات تقرير اللجنة الاستشارية المخصص لتأثير الفساد على التمتع بحقوق الإنسان، مؤكدة ان الوثيقة تحلل تداعيات هذه الظاهرة على المجموعات الهشة (السجناء والأطفال والنساء والمهاجرون).

وذكر عضو لجنة الأمم المتحدة الفرعية للوقاية من التعذيب ميلوس جانكوفيتش أن الفساد يدفع غالبا الى انتهاك حقوق المجموعات التي تتواجد في وضعية هشاشة كالنساء والاطفال وكذا السجناء والأشخاص المصابين بفيروس فقدان المناعة المكتسبة (السيدا).

وجرى هذا النقاش على الخصوص بحضور السفير ممثل النمسا بالأمم المتحدة توماس هانوسكي والعديد من الخبراء والمدافعين عن حقوق الانسان المغاربة والأجانب.

المغربية الصحراء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

في ندوة بأكادير بسطت ثغرات القانون ومكاسبه

أساتذة جامعيون يشخصون إيجابيات وسلبيات مسودة القانون الجنائي

عزيزة أيت موسى

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير بمشاركة أكاديميين ومحامين وباحثين، الاثنين المنصرم، ندوة حول «مسودة القانون الجنائي المغربي الجديد».

وخلال هذه الندوة التي قامت بتنشيطها بشرى جدايني، باحثة جامعية وأستاذة التعليم العالي، قال أحمد قيلش، أستاذ القانون الخاص بكلية الحقوق بأكادير، إن الحكومة ووزارة العدل والحريات كانت جريئة في إخراج مسودة القانون الجنائي في هاته الظرفية التي تشهد حراكا وطنيا ودوليا، ولأول مرة بشكل شمولي منذ عام 1962، واصفا المسودة بأنها «مغامرة لقيت الكثير من الانتقادات، وكانت هناك جرأة في إخراجها، رغم الكثير من العيوب التي تلازمها». وذكر قيلش بعيوب هذه المسودة قائلا إنها «استنساخ للتجارب الغربية وطغيان المقاربة الأمنية عليها أكثر منها القانونية والحقوقية والاجتماعية». أما على مستوى الاصطلاح، فأوضح قيلش أن المسودة أوردت «مفاهيم فضفاضة وغامضة بترجمة معيبة، وتشتت في المصطلحات، وتعويم للمفهوم حتى لا تعطي ضمانات وتضيعها».

وفي هذا الصدد، بسط قيلش عيوب المسودة في ما وصفه بـ «التجريب الذي استهوى المشرع للتحايل على الحقوق، على أساس أنها ضمانات»، مؤكدا أن «هناك نقط قوة ضمها المشروع لكنها تفتقد إلى آليات، حيث تسوق دون أن تتوفر على تلك الآليات».

وحصر قيلش عددا من الفصول المؤطرة لمسودة القانون الجنائي، من قبيل «إهانة موظف عمومي، والمس بالنظام العام، وزعزعة عقيدة مسلم»، مبرزا أنها تستلزم ضرورة مراجعتها من قبل فقهاء القانون أرباب الاجتهاد القضائي، سواء أكانوا قضاة أو محامين أو أساتذة باحثين أو أكاديميين، الذين أبدى عدد منهم استعدادهم لتقديم البديل، بحسب تعبيره.

وأكد الأستاذ الجامعي أن مسودة القانون الجنائي بالغت في الغرامات المقررة التي تصل إلى 6 ملايير، وهو أمر سيكرس، في نظره، المشاكل الاجتماعية بسبب المقاربة الأمنية المعتمدة في هذا المشروع، على اعتبار الوضعية الاقتصادية التي تعيشها البلاد ومستوى دخل المواطن فيها، خاصة في ما يتصل بالنفقة أو الغرامات المالية، ما يزال محدودا بحسب تعبيره.

وبخصوص العقوبات البديلة، قال المتحدث إن «المشروع أخذها بنوع من الحذر، ولن تنجح، لأن النيابة العامة متعطشة للاعتقال، ففي مراكش مثلا ليس هناك أي صلح بوشر من قبل النيابة العامة». كما قدم نماذج أخرى من قبيل الإثراء بلا سبب للموظف العمومي وتدابير زعزعة عقيدة مسلم وسب الذات الإلهية وغيرها.

من جانبه، حصر خالد عثماني، أستاذ القانون الخاص بكلية الحقوق بأكادير، الأسباب الداعية إلى تعديل القانون الجنائي في كونه «نتيجة ضرورة واستجابة للمطالب الداعية للدستور من قبيل المحاكمة العادلة وقرينة البراءة وملاءمة التشريع المسطري لدستور المملكة»، مضيفا أن مسودة القانون الجنائي لم تشر إلى «ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع والمساواة أمام القانون، حتى يكون هناك عدل بين النيابة العامة والضحية».

وأوضح المتحدث أن المشروع، المقتبس من القانون الفرنسي، ما هو إلا «تعزيز لحقوق الدفاع بتلازم من بدايته إلى نهايته لضمان المحاكمة العادلة، كما يدعم قرينة البراءة في فصلها الأول، ويعيد التوازن المفقودين بين النيابة العامة والدفاع، كما يرسخ حقوق الدفاع من أولى لحظات الاعتقال الاحتياطي والحراسة النظرية، وأمام الضابطة القضائية والنيابة العامة وأبحاثها، والتحقيق، وفي كل مراحل المحاكمة الجنائية».

وشدد عثماني على عدد من المكتسبات التي حققتها المسودة من قبيل «تعزيز حق الاتصال بالمحامي منذ مرحلة التوقيف دونما ترخيص من النيابة العامة، والحق في الفحص الطبي للوقاية من التعذيب، ولأول مرة التسجيل السمعي البصري للموضوعين رهن الحراسة النظرية كآلية لمراقبة ضوابط ها والتأكد من سلامة المعلومات». وأبرز الأستاذ الجامعي أن المشروع أبقى على جميع حقوق الدفاع من الاشعار إلى التماس إجراء الفحص الطبي، وإمكانية الاستعانة بمحام، وأن عدم القيام بالفحص الطبي يبطل المحاضر، مشيرا إلى رغبة المشروع في الحد من ظاهرة الاعتقال الاحتياطي، وإلزام النيابة العام بتعليل قرار الإيداع في السجن والحق في استئناف تلك القرارات.

جانب من الندوة (خاص)

المنتدى العالمي لحقوق الانسان بمراكش مكن من إبراز انفتاح المملكة وحيوية المجتمع المدني

أكد حمودة صبحي، المنسق الوطني للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، أن هذه التظاهرة التي عقدت في نونبر الماضي بمراكش، مكنت من إبراز انفتاح المملكة على قضية حقوق الإنسان.

قال صبحي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش زيارة يقوم بها وفد عن **المجلس الوطني لحقوق الأنسان** إلى البرازيل من أجل التشاور حول الدورة المقبلة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، إن منتدى مراكش أتاح تسليط الضوء على انفتاح المملكة وحيوية المجتمع المدني والهيئات الوطنية والحكومة في ما يتعلق بقضية حقوق الإنسان مما مكن من إطلاق تعبئة متعددة الأطراف ومبادرات مشتركة في هذا المجال.

وأوضح أن الزيارة، التي يقوم بها وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان برئاسة رئيس المجلس إدريس اليزمي إلى البرازيل ، تهدف إلى تقييم حصيلة منتدى مراكش وبحث آلية لاستمرارية هذا الملتقى (الكتابة التنفيذية).

وأعرب عن ارتياحه للحصيلة الإيجابية لمنتدى مراكش المنعقد ما بين 27 و30 نونبر 2014 ، مشددا على "الإنجازات الهامة" المتضمنة في الرسالة الملكية إلى المشاركين في المنتدى والتي أعلن فيها صاحب الجلالة الملك محمد السادس عن تقديم المملكة لأدوات التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وذلك بهدف إحداث آلية وطنية للوقاية.

وأبرز في هذا السياق أن جلالة الملك أكد أنه " لا ينبغي التشكيك في كونية حقوق الانسان، فالكونية لا تعني أبدا التعبير عن فكر أو نمط وحيد، بل يجب أن تشكل، في جوهرها، نتاجا لدينامية انخراط تدريجي، عبر مراحل تصل بها إلى درجة التملك الفردي والجماعي، تجد فيه التقاليد الوطنية والثقافية مكانها الطبيعي، حول قاعدة قيم غير قابلة للتقييد، دون تعارض أو تناقض معها".

كما أعرب عضو اللجنة العلمية للدورة الثانية للمنتدى عن ارتياحه لنسبة المشاركة التي فاقت كل التوقعات (8900 مشاركا) ولأهمية المواضيع التي تم التطرق إليها في إطار الأنشطة المختلفة لهذا الاجتماع، والتي مكنت من إحراز تقدم في مجال إرساء مجلس للنوع والمساواة بين الجنسين والتربية على حقوق الإنسان.

كما أشار إلى أن المنتدى كان له "أثر" على المجتمع المدني المغربي من خلال تمكينه من عقد اتصالات مع المنظمات الدولية، وأتاح لمختلف منظمات بلدان الجنوب منبرا لطرح ومناقشة رؤيتها حول الحقوق الكونية.

وتجدر الإشارة إلى الهدف الرئيسي للمنتدى يكمن في خلق فضاء لحوار عام حول حقوق الإنسان على المستوى الدولي، تتم من خلاله مناقشة التقدم الحاصل في مجال حقوق الانسان والتحديات الرئيسية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحترام الاختلافات، والمشاركة الاجتماعية، والحد من عدم المساواة، وإعداد الردود المناسبة على الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان الأساسية.

والجدير بالذكر أن سكرتارية المنتدى العالمي لحقوق الانسان كانت قد أعلنت في ختام الدورة الأولى للمنتدى، التي انعقدت بالبرازيل في دجنبر 2013 ،عن اختيار المغرب لاستضافة الدورة الثانية تقديرا للإصلاحات والإنجازات التي تحققت بالمملكة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

http://www.almaghribia.ma/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2015/%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%B5%D8%A8%D8%AD%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D9%85%D9%83%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%8A%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A/198580.html

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

استعدادا لعملية الملاحظة المستقلة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2015

المجلس الوطني لحقوق الانسان يحدث لجنة ملاحظي الانتخابات

21/5078

■ بشرى عطوشي

أحدث المجلس الوطني لحقوق الانسان لجنة خاصة باعتماد ملاحظي الانتخابات استعدادا لعملية "الملاحظة المستقلة" و "المحايدة" لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015 .

و ستعمل اللجنة المحدثة من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان ستعمل على ملاحظة الانتخابات "انتخاب ممثلي مجالس الجهات و العمالات المقرر يوم 4شتنبر 2015، انتخاب مجالس العمالات و الأقاليم المقرر ليوم 17شتنبر 2015و انتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2أكتوبر . 2015

و كانت اللجنة المحدثة تدارست خلال أول اجتماع لها الشهر الجاري ،تحيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد المتعلقة أساسا بالقانون الداخلي ، و طلب الاعتماد و ميثاق الملاحظة ، و إعلان تلقي الترشيحات ، و شارة و بطاقة الملاحظة بالإضافة إلى تحديد مسطرة و تاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد .

و قد أحدثت اللجنة وفق القانون 30-11المحدد لشروط و كيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات الصادر في 6 أكتوبر 2011و الذي نص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات ، تتولى بشكل خاص تلقي و دراسة طلبات الاعتماد و البت فيها ، وتسليم بطائق و شارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين و وضع ميثاق يحدد المبادئ و الضوابط الاساسية بملاحظة الانتخابات .

و تتكون اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان أو من ينوب عنه و تسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الانسان المكونة من أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل و الداخلية و الشؤون الخارجية و التعاون و الاتصال ، و ممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان ، و ممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ، ثم خمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الانسان تقترحهم الجمعيات المذكورة ، على رئيس اللجنة .

و كانت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد عقدت اجتماعها الأول اليوم الاثنين 08يونيو 2015بمقر المجلس بالرباط وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015.

المغرب ينظم بالأمم المتحدة نقاشا حول «الفساد وحقوق الإنسان» بالوسط السجني

10043/16

■ احتضن مقر الأمم المتحدة بجنيف أول أمس الثلاثاء نقاشا حول "الفساد وحقوق الإنسان" بالوسط السجني نظم بمبادرة من البعثة الدائمة للمغرب بجنيف.

وانعقدت هذه التظاهرة على هامش الدورة الـ 29 لمجلس حقوق الإنسان بالتعاون مع البعثة الدائمة للنمسا والمنظمتين غير الحكوميتين "ترانسبرانسي انتيرناسيونال" و "بينال ريفورم انتيرناشنال".

وشارك في هذا النقاش خبراء دوليون في هذا المجال تحركهم الرغبة في الوقوف على التأثير السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان، على الخصوص بالوسط السجني وفي صفوف المجموعات الهشة.

وأبرز السفير الممثل الدائم للمملكة بجنيف السيد محمد أوجار التزام المغرب في إطار مجلس حقوق الإنسان من أجل مكافحة الفساد، مذكرا بأن المغرب قد أطلق في 2012 تفكيرا حول التأثير السلبي للفساد على حقوق الإنسان.

وقال إن هذا المسلسل مكن من اعتماد إعلان حول هذه القضية حظي بدعم 134 دولة، مضيفا أن هذا المسار توج في مارس 2015 حينما وضعت اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان تقريرها الختامي حول هذا الموضوع.

وكشف السيد أوجار أن الفساد، باعتباره ظاهرة مسيئة، يمس بالتمتع بحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وذكر بأن المغرب باشر ورشا طموحا للإصلاح القضائي يقوم على تحديث المحاكم ووضع نظام للمساعدة القضائية لفائدة المتقاضين المعوزين وتبسيط الدعاوى والمساطر.

وأضاف أن المملكة أطلقت مسلسلا للتفكير ثلاثي الأطراف يجمع بين المندوبية العامة لادارة السجون وإعادة الادماج والمجلس الوطني لحقوق الانسان والمرصد الوطني للسجون من أجل بحث التدابير التي يتعين اتخاذها لمكافحة الاكتظاظ بالسجون.

ويتعلق الامر، من ضمن امور أخرى، بمراجعة أوضاع الاعتقال الفردي لفترات طويلة وتثمين اللجوء الى العقوبات البديلة.

ومن جهتها، اعتبرت مقررة اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان كاثرينا بابيل أنه من الصعب ايجاد جانب من حقوق الانسان لا يمكن انتهاكه من طرف الفساد الذي يعتبر كعامل لمفاقمة انتهاكات حقوق الإنسان.

وألقت بابيل الضوء على خلاصات تقرير اللجنة الاستشارية المخصص لتأثير الفساد على التمتع بحقوق الإنسان، مؤكدة ان الوثيقة تحلل تداعيات هذه الظاهرة على المجموعات الهشة (السجناء والأطفال والنساء والمهاجرون).

وذكر عضو لجنة الأمم المتحدة الفرعية للوقاية من التعذيب ميلوس جانكوفيتش أن الفساد يدفع غالبا الى انتهاك حقوق المجموعات التي تتواجد في وضعية هشاشة كالنساء والاطفال وكذا السجناء والأشخاص المصابين بفيروس فقدان المناعة المكتسبة (السيدا).

وجرى هذا النقاش على الخصوص بحضور السفير ممثل النمسا بالأمم المتحدة توماس هانوسكي والعديد من الخبراء والمدافعين عن حقوق الانسان المغاربة والأجانب.

ال AMDHتطلب تدخل السلطات الجهوية والمركزية لمنع الإجهاز على حديقة بتاوريرت

وجه الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاوريرت، رسالة إلى كل من وزير الداخلية، وزيرة الطاقة والمعادن و الماء والبيئة، **رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان** ، ووالي الجهة الشرقية طالبت من خلالها هاته الجهات بالتدخل من إجل إيقاف الإجهاز على حديقة عمومية بتاوريرت .

وجاء في المراسلة التي اطلعت تاوريرت 24 على مضمونها، أن السلطات البلدية والإقليمية لتاوريرت أقدمت على الإجهاز على جزء كبير من الحديقة العمومية المتواجدة بتجزئة مولاي علي الشريف بحجة إقامة الشطر الثالث من المركب التجاري الذي سيعوض السوق البلدي المحروق مند ست سنوات .

وأكدت الجمعية أن السلطات المحلية والإقليمية المتعاقبة سبق لها أن أجهزت على عدد من المناطق الخضراء و الحدائق العمومية بكل من الحي القديم و بتجزئة مولاي علي الشريف، كما أنه لم يتم لحد الآن الكشف عن من كان وراء اجتثاث 165 شجرة بالطريق المؤدية الى مدينة دبدو . مطالبة بالتدخل لوضع حد لهذه الجرائم البيئية ، ومحاسبة كل من كان وراء هذا الضرر البيئي الذي لحق المدينة ككل .

http://www.taourirt24.net/2015/06/blog-post_35.html

بوادي زم : الحقوقيون يطالبون باشا المدينة بالمساواة بين المواطنين

قرر يوم 24 يونيو الجاري باشا مدينة وادي زم منع نشاط حقوقي للجمعية المغربية لحقوق الانسان لدواعي أمنية بساحة الشهداء" بوادي زم ؛ حيث تواجد محطة طرقية و تعرف ازدحاما بالمارة و سيارات الاجرة و الحافلات ، ولدواعي أمنية.؛

ينما رخص بتنصيب منصة لإحياء ليلة كناوية بتاريخ 23 يونيو 2015 بنفس المكان من تنظيم "جمعية الاعمال الإجتماعية للمكتب الشريف للفوسفاط ؟

وعليه تتساءل جمعية حقوق الانسان فرع وادي زم عن كيف للباشا ممثل السلطة المحلية أن يرخص لنشاط عماده موسيقي و يمنع نشاطا فقط لانتسابه للجمعية و يستهدف نشر وعي حقوقي بين الجماهير ، و بالتالي نشر ثقافة حقوق الانسان والدفاع عن كرامته طبقا للدستور المغربي والمعاهدات و الإتفاقيات الدولية في مجال حماية حقوق الانسان؟

انها مفارقة عجيبة : فما معنى أن يتم الترخيص لنشاط دون آخر والتمييز وزرع روح " الحكرة " بين المواطنين ؟؛

هل لآن الأول خاص بنشاط "م ش ف" والثاني مصدره جمعية مغضوبة عليها من طرف الجهاز الحاكم ؟

هل مازال هذا الباشا لم يستوعب السياق الحقوقي العام دوليا ومدى انخراط المغرب فيه ؟ وذلك كما تجسده سياسة القرب الملكية ودعوة الدولة المغربية الى المقاربة التشاركية استراتيجيا وسيما في مجال حقوق الانسان من خلال المجلس الوطني لحقوق الانسان

http://communpress.com/%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%B2%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A/

بوادي زم : الحقوقيون يطالبون باشا المدينة بالمساواة بين المواطنين

ليلة كناوية

قرر يوم 24 يونيو الجاري باشا مدينة وادي زم منع نشاط حقوقي للجمعية المغربية لحقوق الانسان لدواعي أمنية بساحة الشهداء'' بوادي زم ؛ حيث تواجد محطة طرقية و تعرف ازدحاما بالمارة و سيارات الاجرة و الحافلات ، ولدواعي أمنية.؛

ينما رخص بتنصيب منصة لإحياء ليلة كناوية بتاريخ 23 يونيو 2015 بنفس المكان من تنظيم ''جمعية الاعمال الإجتماعية للمكتب الشريف للفوسفاط ؟

وعليه تتساءل جمعية حقوق الانسان فرع وادي زم عن كيف للباشا ممثل السلطة المحلية أن يرخص لنشاط عماده موسيقي و يمنع نشاطا فقط لانتسابه للجمعية و يستهدف نشر وعي حقوقي بين الجماهير ، و بالتالي نشر ثقافة حقوق الانسان والدفاع عن كرامته طبقا للدستور المغربي والمعاهدات و الإتفاقيات الدولية في مجال حماية حقوق الانسان؟

انها مفارقة عجيبة : فما معنى أن يتم الترخيص لنشاط دون آخر والتمييز وزرع روح '' الحكرة '' بين المواطنين ؟؛

هل لآن الأول خاص بنشاط ''م ش ف'' والثاني مصدره جمعية مغضوبة عليها من طرف الجهاز الحاكم ؟

هل مازال هذا الباشا لم يستوعب السياق الحقوقي العام دوليا ومدى انخراط المغرب فيه ؟ وذلك كما تجسده سياسة القرب الملكية ودعوة الدولة المغربية الى المقاربة التشاركية استراتيجيا وسيما في مجال حقوق الانسان من **خلال المجلس الوطني لحقوق الانسان** ومختلف الخطابات ...؟

رفقتهمنع الباشا لنشاط جمعية حقوق الانسان بوادي زم

http://communpress.com/%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%B2%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A/

الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تشيد بالنتائج الإيجابية للشراكة مع البرلمان المغربي

ستراسبورغ – أشادت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، اليوم الثلاثاء، بالشراكة مع البرلمان المغربي، التي حققت إجمالا نتائج إيجابية.

الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تشيد بالنتائج الإيجابية للشراكة مع البرلمان المغربي

وأشادت الجمعية في قرار تمت المصادقة عليه في جلسة عامة، في إطار التقرير الثاني لتقييم الشراكة من أجل الديمقراطية، الذي قدمه بوغدان كليش، بهذه الشراكة التي "تواصل الحصول على تأييد كبير على مستوى البرلمان والحكومة، ولكن أيضا داخل الأوساط السياسية والمجتمع المدني"، معتبرة أنها "اضطلعت بدور هام لإطلاق وتطبيق إصلاحات حاسمة في العديد من المجالات الرئيسية وتطوير تعاون متعدد الأشكال بين مجلس أوروبا والمؤسسات المغربية".

كما أعربت الجمعية عن ارتياحها لكون المغرب انضم أو وقع تسع اتفاقيات لمجلس أوروبا ويشارك في سبع معاهدات جزئية، مساهما بذلك في خلق فضاء قانوني مشترك بين أوروبا والمغرب، وشجعته على المضي في هذا الاتجاه.

ونوهت الجمعية أيضا بإلغاء المادة 475 من القانون الجنائي ودعت السلطات المغربية إلى تبني وتفعيل تشريع كامل للوقاية من العنف ضد النساء وحماية الضحايا ومتابعة مرتكبيها أمام العدالة.

وأشادت كذلك بالمشاركة النشيطة للوفد البرلماني المغربي في أشغال الجمعية ولجنها، والتي تمكن من إطلاع الجمعية على التطور السياسي بالبلاد في ضوء القيم التي يدافع عنها مجلس أوروبا. وشجعت بهذا الصدد البرلمان المغربي على الاضطلاع بدوره كاملا كحجر الزاوية للديمقراطية عبر تكثيف الأعمال التشريعية حول برنامج الإصلاحات، مع الإشادة بالجهود التي يبذلها من **أجل إشراك المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بشكل نشط، والخبراء والمنظمات غير الحكومية في المسلسل التشريعي.

وبخصوص القضية الوطنية "جددت الجمعية دعمها الراسخ للعمل الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة لمساعدة الأطراف المعنية على التوصل إلى حل سياسي عادل، دائم ويحظى بقبول الأطراف" في الصحراء، و"أعربت عن ارتياحها إزاء التدابير الأخيرة والمبادرات التي اتخذها المغرب لتعزيز لجنتي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون والحوار الذي يقيمه المغرب برسم المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة".

وسجلت الجمعية، من جهة أخرى، أن "الشراكة هي، ويتعين أن تبقى، آلية هامة تروم التوسع لتشمل برنامج الإصلاحات برمته، وعقلنته، وكذا الرفع من دور ومسؤولية البرلمان في هذا المسلسل".

كما سجلت الجمعية، من جهة أخرى، وبارتياح، النتائج التي حققها المغرب في إطار تنفيذ البرنامج المشترك الاتحاد الأوروبي/مجلس أوربا "تعزيز الإصلاح الديمقراطي في بلدان الجوار المتوسطي" (برنامج جنوب 1) خلال الفترة 2012-2014، مشيدة بتوسيع هذا البرنامج "في اتجاه حكامة ديمقراطية معززة في جنوب المتوسط" (برنامج جنوب 2) خلال الفترة 2015-2017.

وتلقت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، بارتياح، الاتفاق المبرم بين مجلس أوروبا والسلطات المغربية بخصوص مخطط عمل جديد بعنوان "شراكة الجوار مع المغرب 2015-2017، والذي يروم توطيد نتائج التعاون القائم منذ 2012، برسم برنامج الجوار هذا ، معربة عن استعدادها للمساهمة الكاملة في بعده البرلماني.

http://ar.sahara-times.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9_a6255.html

ازيلال: وفاة امرأة حامل بعد نقلها إلى بني ملال تعيد ملف الخدمات الصحية إلى الواجهة

ازيلال : هشام أحرار 25 يونيو 2015

سجل المستشفى الجهوي ببني ملال صباح يوم الاحد13 ماي 2015 حالة وفاة اهتز لها الرأي العام المحلي، بعد أن قصدت مواطنة تنحدر من المجال الترابي إقليم ازيلال المستشفى الإقليمي بازيلال رفقة زوجها بغرض وضع مولودها بذات المؤسسة الصحية، إلا أن قدرها كانت تنتظره بتنقلها إلى المستشفى الجهوي ببني ملال صوب طريق ملئي بالمنعرجات الخطيرة حيث لفظت آخر أنفاسها وسط استهجان زوجها.

هل هي محاولة من العاملين بالمستشفى الإقليمي بازيلال للتخلص من النساء الحوامل وتصديرهن صوب قسم الولادة بالمستشفى الجهوي ببني ملال، أم هو نقص حاد في الموارد البشرية كما يدعي البعض....روايات متعددة ومتكررة باتت على لسان حال زوار مستشفى الأطلس المتوسط الكبير بازيلال وأطره الطبية، التي وجدت نفسها في حيرة من أمرها أمام الضغط الكبير الذي أصبحت تعرفه أروقة قسم الولادة بازيلال.

ازيلال24 توصلت بشكاية من السيد : عبد المالك الصالح والساكن بدوار تمرزوقت جماعة تامدة نومرصيد إقليم ازيلال، يطالب من خلالها الجهات المختصة من سلطات إقليمية ووزارة الصحة باتخاذ جميع الإجراءات القانونية في حق من كان وراء وفاة زوجته نتيجة الإهمال المؤدي للوفاة ، ومناشدة جميع الهيئات الحقوقية لمساندته ومؤازرته. وتقول الشكاية انه يوم السبت 12/06/2015 أحست بقرب ولادتها فاصطحبها زوجها إلى المستشفى الإقليمي بأزيلال حوالي الساعة الثانية بعد الزوال ، وبعد طول انتظار الطبيبة وبدون جدوى. طلبت منه إحدى الممرضات نقل زوجته إلى المستشفى الجهوي ببني ملال .وهو تم بالفعل حيت وصلا إلى المستشفى الجهوي ببني ملال حوالي الساعة السابعة والنصف وهناك بدأت المعاناة .فحوالي الساعة الثانية ليلا نادى عليه احد الحراس ليجد زوجته في حالة يرثى لها وهي تئن من شدة الألم وفي حدود الساعة السابعة من صباح يوم الأحد أخبرته الطبيبة المشرفة بان زوجته فارقت وقد أصيب الزوج بصدمة كبيرة حيت حصل ما لم يكن بالحسبان، نتيجة الإهمال واللامبالاة ،وقد تركت له أربعة أبناء صغار .

تجدر الإشارة إلى أن المستشفى الإقليمي بازيلال كثيرا ما يقوم عملية تصدير النساء الحوامل صوب قسم الولادة بالمستشفى الجهوي ببني ملال،. استنكرته فعاليات المجتمع المدني ومعها ساكنة ازيلال واعتبرته يتنافى ومجهودات الوزارة الوصية على القطاع التي أخذت على عاتقها تقريب الخدمات من المواطنين. مشيرة أن نزيف ما أصبح يطلق عليه ب"تصدير" النساء الحوامل والتخلص منهن عبر تغيير وجهاتهن صوب قسم الولادة بالمستشفى الجهوي ببني ملال لوضع حملهن في ظروف صعبة.

http://azilal24.com/news4029.html

Le ministre de la Justice double la mise pour réprimer le droit de grève

ACCORD DU 26 AVRIL 2011 ET CONVENTIONS INTERNATIONALES FOULÉES AU PIED

Le ministre de la Justice double la mise pour réprimer le droit de grève

Mustapha Ramid persiste et signe. Il n'y aura pas d'abrogation de l'article 288 du Code pénal sanctionnant les grévistes. « Il est difficile voire quasi impossible d'abroger cet article. Seule sa modification est envisageable, mais à condition qu'elle garantisse la liberté du travail », a-t-il indiqué avant-hier devant la Chambre des conseillers.

Le ministre de la Justice et des Libertés estime que cet article datant de 1962 n'est pas modifiable et qu'aucun gouvernement n'a réussi à l'abroger puisqu'il garantit à la fois la sécurité des travailleurs qui ne veulent pas faire grève et la protection des entreprises de l'arbitraire d'une minorité qui veut imposer sa volonté à la majorité.

Le ministre va plus loin. Il compte même renforcer les sanctions prévues par cet article.

Ainsi si l'article 288 stipule qu': « Est puni de l'emprisonnement d'un mois à deux ans et d'une amende de 120 à 5.000 dirhams ou de l'une de ces deux peines seulement, quiconque, à l'aide de violences, voies de fait, menaces ou manœuvres frauduleuses, a amené ou maintenu, tenté d'amener ou de maintenir, une cessation concertée du travail, dans le but de forcer la hausse ou la baisse des salaires ou de porter atteinte au libre exercice de l'industrie ou du travail. Lorsque les violences, voies de fait, menaces ou manœuvres ont été commises par suite d'un plan concerté, les coupables peuvent être frappés de l'interdiction de séjour pour une durée de deux à cinq ans », le projet de Code pénal qui devrait atterrir prochainement au Parlement, prévoit que les peines de prison dépassent les deux ans et que l'amende infligée aille jusqu'à 20.000 DH.

En d'autres termes, Mustapha Ramid renie complètement les dispositions de l'Accord du 26 avril 2011 qui stipule, entre autres, de renforcer les libertés syndicales en adaptant la législation nationale aux normes internationales notamment en ce qui concerne la Convention internationale du travail N°87 relative aux libertés syndicales et au droit syndical, et l'article 288 du Code pénal. Une aberration puisque des concertations à ce sujet sont en cours entre les départements ministériels concernés et les partenaires sociaux. Une commission tripartite composée du gouvernement, du patronat et des syndicats a été même créée dernièrement en vue de traiter le dossier des libertés syndicales. Les syndicats espèrent pousser l'Exécutif vers l'abrogation de l'article 288 du Code pénal ainsi que la mise en œuvre des conventions internationales. Le ministre semble également non concerné par l'avis du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) qui a appelé à la ratification de la Convention N° 87 sur la liberté syndicale et à l'abrogation de l'article 288 du Code pénal afin de garantir les droits constitutionnels et syndicaux. Une recommandation qui fait écho à celle déjà formulée en 2006 par le Comité des droits économiques,

sociaux et culturels dans le cadre de l'examen du rapport périodique du Maroc et qui a recommandé d'aligner la législation nationale du travail sur les dispositions de l'article 839 et ce en amendant l'article 288 du Code pénal. Un amendement jugé nécessaire pour garantir l'exercice des libertés prévues à l'article 29 de la Constitution et le respect des principes constitutionnels relatifs au rôle des syndicats , prévus à l'article 8 de la Constitution.

A rappeler que la loi n° 65-99 portant Code du travail approfondit également les entraves au droit de grève constitutionnellement garanti à travers plusieurs de ses dispositions. Par exemple, «l'entrave à la liberté du travail» est considérée comme une faute grave pouvant entraîner le renvoi sans aucune indemnité du travailleur qui en est accusé. De même, il fait référence à des textes et dispositions limitatives de l'exercice du droit de grève, comme le fameux article 288 du Code pénal.

Pourtant, la position de Ramid ne surprend pas les syndicalistes. Ils estiment qu'il s'inscrit parfaitement dans la politique du gouvernement marquée par les violations des libertés syndicales et son ingérence dans les affaires internes des centrales.

Droits de l'Homme au Maroc

La note "bon élève" de l'UE

940/6

Dans son rapport annuel 2014 sur "les droits de l'Homme et la démocratie dans le monde", l'UE souligne que "des pas importants ont été pris par le Maroc depuis l'adoption de la nouvelle Constitution de 2011. Dans ce rapport, adopté en ce début de semaine à Luxembourg en conseil des Affaires étrangères, il a été exprimé la détermination des 28 à appuyer le Maroc dans la mise en œuvre des lois organiques nécessaires à l'application de la nouvelle Loi fondamentale. Le document cite, dans le cadre de ce soutien, le projet "Protéger et promouvoir les droits de l'homme au Maroc", doté d'une enveloppe de 2,9 millions d'euros et destiné à renforcer la capacité du CNDH à exercer efficacement ses compétences statutaires. En matière de la liberté de rassemblement, le rapport rappelle que les manifestations sont "généralement menées dans une atmosphère paisible qui permet aux participants d'exprimer ouvertement un certain nombre de revendications socio-économiques et politiques". L'UE a continué en 2014 à coopérer avec le Maroc en matière de droits de l'homme et de la démocratie dans le cadre des réunions régulières de haut niveau consacrées au dialogue politique. La Commission européenne avait souligné en mars dernier, dans son rapport 2014 sur la mise en œuvre du plan d'action de la politique européenne de voisinage (PEV), que "le Maroc a fait des progrès significatifs dans la mise en œuvre du plan d'action de la PEV sur la voie de la consolidation des droits de l'homme et des libertés fondamentales, surtout par l'adoption d'importants textes réglementaires". Parties d'un simple accord commercial

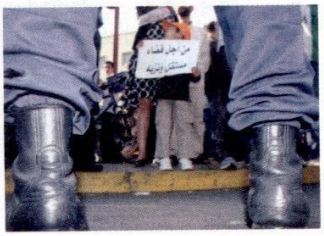

entre le Maroc et la CEE en 1969, ces relations se sont élargies à un accord de coopération en 1976 et se sont davantage enrichies et étoffées après l'adoption de l'accord d'association en 1996, du Plan d'action de voisinage en 2005 et de l'octroi au Maroc d'un statut avancé auprès de l'UE en octobre 2008.

Droits de l'Homme

M. El Yazami en visite de plusieurs jours à Brasilia

Le président du CNDH a préconisé la tenue d'un mini forum thématique sur la question migratoire en 2015 afin d'approfondir la réflexion autour de cette question d'actualité pour les pays du Sud.

Le président du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** Driss El Yazami, a entamé, hier mercredi, une visite de plusieurs jours dans la capitale brésilienne, consacrée essentiellement à l'évaluation du bilan de la deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH), tenu en novembre dernier à Marrakech, et aux préparatifs de la prochaine édition.

M. El Yazami a eu, mercredi après-midi, plusieurs rencontres avec des membres de la commission des droits de l'Homme au sein de la chambre des députés brésilienne (chambre basse), au cours desquelles il a été question des grandes thématiques ayant orienté les travaux du FMDH.

Intervenant à cette occasion, le président du CNDH, qui était accompagné de l'Ambassadeur du Maroc au Brésil, Larbi Moukhariq et du coordinateur national de la deuxième édition du FMDH, M. Hammouda Soubhi, n'a pas manqué de souligner la nécessité de pérenniser cette initiative, laquelle constitue un jalon fondamental de la coopération Sud-Sud en matière des droits humains.

Il a relevé dans ce sens qu'une réunion technique consacrée à la création d'un secrétariat exécutif permanent sera organisée au mois d'août au Maroc.

M. El Yazami a, de même, plaidé pour l'appropriation par les pays du Sud d'un nouveau rôle en matière des droits de l'Homme. «Jusqu'à ce jour, les pays du nord étaient les producteurs des droits de l'Homme, tandis que les nations du Sud en étaient les consommatrices», d'où la nécessité, selon lui, d'un nouveau partenariat entre les pays du Sud, basé sur l'action commune.

Pour ce qui est des préparatifs pour la prochaine édition du FMDH, le président du CNDH a préconisé la tenue d'un mini forum thématique sur la question migratoire en 2015 afin d'approfondir la réflexion autour de cette question d'actualité pour les pays du Sud.

Les rencontres ont également porté sur l'expérience commune des deux pays en termes de justice transitionnelle et de commissions de vérité et sur les moyens de mettre cette expérience à la disposition des pays ayant choisi de suivre la même voie.

Le 2e FMDH a été également au centre d'un entretien tenu, plus tôt dans la journée, entre Driss El Yazami et le secrétaire d'Etat aux Droits de l'Homme, M. Pepe Vargas.

Le programme de la visite du président du CNDH à Brasilia, prévoit, par ailleurs, des rencontres avec des anciens membres de la commission nationale de vérité et des membres du département des étrangers du ministère de la justice, précise-t-on.

http://www.lematin.ma/express/2015/droits-de-l-homme_m-el-yazami-en-visite-de-plusieurs-jours-a-brasilia/226662.html

L'APCE se félicite des résultats positifs du partenariat avec le Parlement marocain

Strasbourg -L'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe (APCE) s'est félicitée, mardi à Strasbourg, du partenariat avec le Parlement marocain, dont les résultats sont globalement positifs.

L'APCE se félicite des résultats positifs du partenariat avec le Parlement marocain

Dans une résolution adoptée en plénière, dans le cadre du deuxième rapport d'évaluation du Partenariat pour la démocratie, présenté par Bogdan Klich, l'Assemblée s'est félicitée que ce partenariat "continue de recueillir un large soutien aux niveaux du parlement et du gouvernement, mais aussi dans les milieux politiques et la société civile", estimant qu'il a "joué un rôle important pour le lancement et l'application de réformes cruciales dans plusieurs domaines clés et le développement d'une coopération multiforme entre le Conseil de l'Europe et les institutions marocaines".

L'Assemblée s'est félicitée que le Maroc ait adhéré à, ou signé, neuf conventions du Conseil de l'Europe et participe à sept accords partiels, contribuant ainsi à la création d'un espace juridique commun entre l'Europe et lui-même, et l'encourage dans cet élan.

L'Assemblée s'est réjouie aussi de l'abrogation de l'article 475 du Code pénal et invité les autorités marocaines à adopter et à mettre en œuvre une législation complète pour prévenir la violence à l'égard des femmes, protéger les victimes et poursuivre les auteurs en justice.

Elle a également salué la participation active de la délégation parlementaire marocaine aux travaux de l'Assemblée et de ses commissions, qui permet à l'Assemblée d'être tenue informée de l'évolution politique du pays à la lumière des valeurs défendues par le Conseil de l'Europe. Elle a encouragé à ce titre le parlement marocain à jouer pleinement son rôle de pierre angulaire de la démocratie en intensifiant les travaux législatifs sur le programme de réformes, tout en saluant les efforts qu'il déploie pour associer plus activement le Conseil national des droits de l'homme, les communautés d'experts et les organisations non gouvernementales au processus législatif et préconise d'étendre cette pratique afin que leurs voix puissent mieux se faire entendre.

S'agissant de la question nationale, "l'Assemblée a réaffirmé son ferme soutien à l'action menée par le Secrétaire général des Nations Unies pour aider les parties concernées à parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable" au Sahara et s'est " félicitée des récentes mesures et initiatives prises par le Maroc pour renforcer les commissions du Conseil National des droits de l'homme à Dakhla et Laâyoune et du dialogue que le Maroc entretient au titre des procédures spéciales du Conseil des droits de l'homme des Nations Unies".

L'Assemblée a noté d'autre part que "le partenariat est, et doit rester, un outil important visant à s'étendre à l'ensemble du programme de réformes et à le rationaliser, ainsi qu'à accroître le rôle et la responsabilité du parlement dans ce processus".

L'APCE a, par ailleurs, pris note avec satisfaction des résultats obtenus pour le Maroc dans le cadre de la mise en œuvre du programme conjoint Union européenne/Conseil de l'Europe "Renforcer la réforme

démocratique dans les pays du voisinage méridional" (Programme Sud I) durant la période 2012-2014, et s'est félicitée de l'extension de ce programme "Vers une gouvernance démocratique renforcée dans le sud de la Méditerranée" (Programme Sud II) sur la période 2015-2017.

Elle a également accueillie avec satisfaction l'accord conclu entre le Conseil de l'Europe et les autorités marocaines concernant un nouveau plan d'action intitulé "Partenariat de voisinage avec le Maroc 2015-2017", qui vise à consolider les résultats de la coopération menée depuis 2012 au titre de ce programme de voisinage en se déclarant prête à contribuer pleinement à sa dimension parlementaire.

http://www.sahara-times.com/L-APCE-se-felicite-des-resultats-positifs-du-partenariat-avec-le-Parlement-marocain_a6378.html